المجلس الوطني يضيف رئيس مجلس الوزراء ووزيري الداخلية والدولة لشؤون الامن الوطني

بغداد - المدى

ضيف المجلس الوطني السادة الدكتور اياد علاوي رئيس مجلس الوزراء وفلاح النقيب وزير الداخلية وعدنان الجنابي وزير الدولة لشؤون الامن الوطني في جلسته العشرين التي عقدت يوم الثلاثاء الموافق ٢٦/ ١٠/ ٢٠٠٤، وقد جاء حضور وزير الداخلية بناء على الاستجواب الذي تقدم به السيد مشعان الجبوري عضو المجلس، ففي البداية اعاد السيد مشعان الجبوري على اسماع السادة اعضاء المجلس والسيد الوزير الاسئلة التي كان قد تقدم بها في جلسة سابقة من جلسات المجلس الموجهة للسيد وزير الداخلية. وطالب في حديثه ان تكون اجابات وزير الداخلية تفصيلية عن كل سؤال تم طرحه، ونوه السيد عضو المجلس بانه ستتم مقاطعة وزير الداخلية اذا وجد ان اجاباته لا تتوافق مع ما لديه من وثائق وادلة، عندها اعتلى السيد وزير الداخلية منصة المجلس الوطني موجها حديثه للسادة اعضاء المجلس الوطني، حيث قال ان وزارة الداخلية تعد من الوزارات المهمة لاسيما في هذه المرحلة. حيث عانى جهاز الشرطة في عهد النظام السابق خاصة من ضعف كبير في تكوينه وعمله، حيث بلغ تعداد جهاز الشرطة في ذلك العهد ستين الف عنصر اما الان فقد بلغ تعداده اكثر من مائة وخمس وثلاثين الف عنصر وهذا يؤكد ان الاخطار التي يواجهها العراق والوزارة كبيرة وخطيرة مشيرا الى ان جهاز الشرطة العراقية لم يكن مدربا على مكافحة الارهاب، اما الان فان الوزارة ساعية لادخال عناصر الشرطة العراقية في دورات تدريبية خاصة لذلك الغرض وقد تم ذلك فعلا.

وعند اجابته على تساؤلات عضو المجلس الوطني فيما يخص تسليح جهاز الشرطة وبارقام تفصيلية، طالب السيد عبدالكريم المحمداوي عضو المجلس بعدم اعلان مثل هذه الارقامالتفصيلية كونها تدخل ضمن امن العراق. ومن الممكن ان تستغل من قبل العراقيين. اما العضو نصير الجادرجي فقد طالب بان تكون الجلسة سرية حفاظا على اسرار الدولة. اما السيد محمد الغريفي عضو المجلس فقد قدم مقترحا بان يترك للسيد وزير الداخلية حرية التقدير في ذلك.اما السيد توفيق الياسري عضو المجلس فقد اكد على ان ذكر الارقام اذا كان يسبب هذه الاشكالية فالمفروض اعتماد النسبة قياسا الى الملاك. ثم طالب السيد محمد بحر العلوم عضو المجلس بتاجيل الجلسة على شرط ان تكون سرية وذلك لمنح الوقت الكافي لاعضاء المجلس والسيد وزير الداخلية. غير ان السيد محمد الغريفي طالب بان تستمر الجلسة والسماع لاستجواب وزير الداخلية، عندها استمر السيد الوزير بعرض اجاباته على الاسئلة التي وجهت اليه. غير ان بعض اعضاء المجلس الوطني تقدموا بمقترحات مؤيدة لكلام السيد نائب رئيس المجلس رئيس الجلسة مفادها تحديد موعد جديد لاستجواب وزير الداخلية. وتم الاتفاق على ان تكون جلسة المجلس القادمة موعدا لذلك.

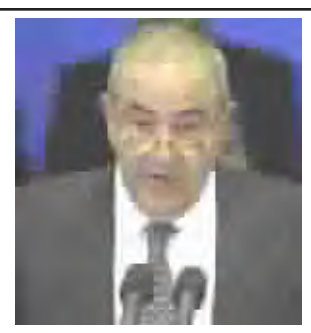

بعدها تحدث السيد رئيس الوزراءامام السادة اعضاء المجلس الوطني حيث تطرق الى بعض النقاط المهمة على الصعيد السياسي منها عقد المؤتمر الدولي الخاص بالعراق في شرم الشيخ الذي قال عنه انه معني باستقرار العراق واعماره.

وعند حديثه عن الملف الامني خاصة في مدينة الفلوجة، قال السيد رئيس الوزراء ان الحكومة ليست لديها مشكلة مع اهل الفلوجة وانما مع المجموعات الارهابية حيث تشير المعلومات المؤكدة لدى الحكومة ان هناك مجموعات من الارهابيين السلفيين التكفيريين قد دخلوا الى الفلوجة.

اما في الجانب الاقتصادي فقد اشار السيد رئيس الوزراء الى ضرورة ان يناقش اعضاء المجلس الوطني ميزانية الدولة للعام ٢٠٠٥ .

وفيما يخص اعمار المدن قال رئيس الوزراء ان الحكومة شكلت لجانا لهذا الغرض وبدات تباشر اعمالها وتم رصد وصرف المبالغ المخصصة للاعمار.

وفي ختام حديثه اكد السيد رئيس الوزراء التكامل والمسؤولية والحرص بين مؤسسات الدولة خدمة للعراق الجديد.

وفي مداخلة للسيد نوري كامل محمد حسن نائب رئيس المجلس رئيس الجلسة طالب فيها رئيس الوزراء ان يكون هناك تعاون بين لجان المجلس والوزارات المعنية لتذليل العقبات والوصول الى حلول جدية نافعة وكان رئيس اللجنة الامنية في المجلس الوطني قد اشار في الجلسة (١٩) التي عقدت يوم الاثنين الماضي الموافق ٢٥/ ١٠/ ٢٠٠٤ قد تابعت بشكل جدي عمليات القاء القبض على عصابات التسليب والخطف التي نفذتها اجهزة الشرطة العراقية، ثم طرح السيد رئيس اللجنة بعض الملاحظات المهمة في الملف الامني منها ما يحدث في الطرق الخارجية من اعمال ارهابية، خاصة الطرق الواصلة الى بغداد من محافظات الجنوب والوسط. كذلك اشار السيد رئيس اللجنة الامنية الى ان عملية اعدام (٥٠) عنصراً من عناصر الحرس الوطني تدل على ان هناك خروقات امنية كبيرة في اجهزة الامن والشرطة العراقية.

وفي مداخلة للسيد عبدالكريم العنزي عضو المجلس، طالب في مداخلته على التقرير الامني، باحالة كل المسؤولين عن الملف الامني الى القضاء، بعد عزلهم عن وظائفهم.

تساؤلات تبحث عن اجوبة امام انظار اعضاء المجلس الوطني

كتب / جاسم هداد

اسئلة عديدة، مقرونة بعلامات الأستغراب، يطرحها المتابعون لتطورات الوضع السياسي في العراق، والكثير من أبناء شعبنا العراقي، بالرغم من ان اجوبة العديد منها، معروفة جيدا للشارع العراقي، هذه الأسئلة نضعها امام السادة المسؤولين في وزارة الداخلية، ونضعها أيضا امام السادة اعضاء المجلس الوطني العراقي المؤقت. شعبنا المبتلى بالأحتلال وقوى الأرهاب المجرمة، بعد ان تخلص من ابشع دكتاتورية في المنطقة، يريد اجوبة واضحة، من الذين يفترض انهم ممثلوه:

١. لماذا ابقت قوات الأحتلال عند غزوها بلادنا الحدود مفتوحة لمدة طويلة ؟ !

٢. قوات الأحتلال التي احتلت بلادنا خلال ثلاثة اسابيع لا اكثر، أليست قادرة على السيطرة على فلتان الوضع الأمني، لاسيما انه في مناطقه محدودة ومحددة؟!

٣. صرح وزير الخارجية الأمريكي "كولن باول" لمحطة "أن. بي. سي" التلفزيونية قائلا: (الوقت ليس لأظهار الضعف أو الأنكفاء بل هو وقت المضي قدما وانهاء العمل الذي بدأنا)، ترى: أليس الحفاظ على حياة سكان البلد الذي احتلوه يدخل في حسابات "العمل الذي بدأوه"، ام أن هناك عملا آخر غير ذلك؟!

٤. ورد في الأسباب الموجبة لإصدار" قانون الدفاع عن السلامة الوطنية" أنها:

(الظروف الأمنية الخطرة، وضرورة التصدي الحازم للأرهابيين والعابثين بالقانون)، والسؤال: هل هناك ظروف أخطر يمكن ان يمر بها وطننا؟ الا يشكل ما يجري الآن تصعيدا شرسا من قبل الأرهابيين والعابثين بالقانون؟ ألا يستوجب ذلك، تفعيلا جدياً لـ " قانون الدفاع عن السلامة الوطنية " ؟

٥. اعلن السيد وكيل وزارة الداخلية لشؤون الأستخبارات (في تصريح صحفي) انه تم إلقاء القبض على "٦٣" ارهابيا بينهم سوريون ومصريون ولبنانيون في شارع حيفا فقط. وسبق ذلك الأعلان عن اعتقال الشرطة العراقية لعصابة من الخاطفين في بيجي الذين يقومون باختطاف الأجانب من اجل طلب الفدية (الوطن يوم ٩/١٣) لماذا لا يقدم هؤلاء المجرمون للمحاكمة العلنية، ويأخذون جزاءهم العادل على ما اقترفوه من جرائم بحق شعبنا العراقي؟ !

٦. اعلنت اوساط أمنية في تصريحات صحفية: "ان بعض العشائر في بعض المناطق يتحمل المسؤولية كاملة عن ارتفاع معدل خطف الأجانب"، وشخصت هذه المصادر الأمنية، بعض هذه العشائر بالأسم واشارت الى ان" العلاقة بين الخاطفين وشيوخ بعض العشائر من الجنابيين والغرير مفتوحة وشفافة"، واضافت ان" بعض الخاطفين يخفي رهائنه لدى بعض وجهاء العشائر". فما الذي تنتظره هذه المصادر الأمنية؟! وما الذي يمنعها من القاء القبض على هؤلاء الشيوخ والوجهاء؟! .

٧. أين هو دور الأحزاب والقوى الوطنية العراقية من المساهمة في استقرار البلد ؟ وأين هو دور مؤسسات المجتمع المدني ؟

٨ . لماذا لم يتم اشراك الأحزاب والقوى الوطنية في تزكية المواطنين الذين يرغبون في التطوع في الشرطة او الحرس الوطني؟!.

٩. ما هو الهدف من حصر تزكية المتطوعين للشرطة او الحرس الوطني بشيوخ العشائر؟. وما هو الضمان في عدم تسلل عناصر الطابور الخامس؟.

١٠. ما هو سبب السكوت عن احتلال عناصر النظام الفاشي للمواقع القيادية في الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية؟، ولمصلحة من؟!.

١١. لماذ السكوت عن استغلال منابر المساجد من قبل خطباء صلاة الجمعة، للتحريض على الأرهاب والعنف ؟ مع ان هؤلاء الخطباء هم موظفون في وزارة الأوقاف في الدولة العراقية ويتسلمون رواتبهم لقاء أداء وظيفتهم في نشر مبادئ الرسالة المحمدية السمحاء. ألم يصرح السيد وزير الداخلية ان "لا حصانة لمن يشجع على الأرهاب " .

١٢ . جامع ام المعارك، تم تشييده بأموال الدولة العراقية، واتخذه النظام ستارا للرياء والأدعاء، حيث يؤمه كبار مسؤولي النظام الدكتاتوري المقبور، في صلاة الجمعة والأعياد، زورا ودعاية. وبعد سقوط النظام الفاشي، تم احتلال الجامع (بيت الله) من قبل "هيئة متابعة شؤون الخاطفين "المسماة كذبا" هيئة علماء المسلمين". وبعد ان تم تغيير اسم الجامع الى "جامع ام القرى"، حولته هذه الهيئة الى مقر رسمي لها، تدير من خلاله شؤونها المالية، من استقبال للهيئات الدبلوماسية والشركات التي لسوء حظها لها ضحايا مخطوفون لدى الجماعات الأرهابية، الى التفاوض حول دفع الفديات. الى متى يتم السكوت عن استغلال بيوت الله للمنافع الدنيوية، وخاصة اذا كانت سبلها اجرامية؟.

١٣ . الأسئلة كثيرة . وعلامات التعجب أكثر.

نائب رئيس المجلس الوطني جواد المالكي لـ (المدى)

انتهينا من مناقشة اوراق عمل جميع اللجان وتمت المصادقة عليها

بغداد / المدى

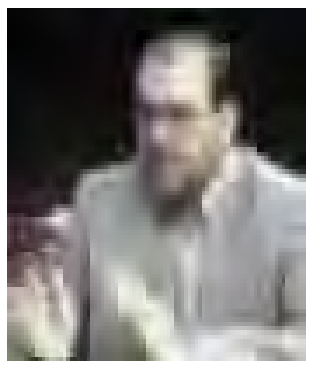

اعلن السيد جواد المالكي نائب رئيس المجلس الوطني لـ(المدى) ان المجلس الوطني انتهى من مناقشة اوراق عمل اللجان الـ(١٣) المنبثقة عن المجلس جميعا وتمت المصادقة عليها واحيلت الى الجهات المختصة لغرض المتابعة والتنفيذ ، واضاف المالكي ان اللجان المذكورة اجتمعت بكثافة خلال الفترة الماضية وفي الايام التي لاتوجد فيها جلسات عامة للمجلس .

وعن الوضع العام من الانتخابات المقبلة واستعداد التيارات السياسية لها قال المالكي: هناك حوار بين القوى السياسية الموجودة على الساحة العراقية من اجل بلورة افضل الصيغ لدخول الانتخابات اما عن طريق قائمة موحدة او بعدة قوائم . والمجلس الوطني فيه لجنة مختصة بشؤون الانتخابات وهي تقوم بالتنسيق مع المفوضية العليا للاشراف على الانتخابات ونحن في المجلس الوطني على اتصال دائم مع المفوضية لتبادل وجهات النظر والوصول الى خطوط مشتركة من اجل انجاح هذه الممارسة الديمقراطية.

-هل كان لزيارة ممثل الامم المتحدة إلى المجلس اشرف قاضي اية علاقة تنسيقية حول الانتخابات؟

❖في الحقيقة ليست هناك اية علاقة بين اجراء الانتخابات وبين زيارة اشرف قاضي للمجلس الوطني بل هي زيارة عادية الغرض منها الاطلاع على كيفية سير العمل في هذه المؤسسة الديمقراطية التي كان للامم المتحدة دور بارز في تشكيلها وانجاح عملها .

-الان تقوم انت بدور رئيس المجلس الوطني فمتى يعود الدكتور فؤاد معصوم لممارسة مهماته؟

❖لقد اجرى الدكتور فؤاد معصوم عملية جراحية تكللت بالنجاح وسيعود الى مهمات منصبه حال تماثله للشفاء باذن الله واتوقع ان يكون هذا بعد العيد ونتمنى له الشفاء والموفقية.

سهى العزاوي:

نخشى من الخلط بين الارهاب والمقاومة في الفلوجة

بغداد / المدى

كشفت عضوة المجلس الوطني الدكتورة سهى العزاوي لـ (المدى) ان عددا من الكتل والتيارات والتجمعات السياسية النسائية تسعى الى اقامة تحالفات واسعة فيما بينها لغرض المنافسة بقوة على مقاعد المجلس الوطني والجمعية العمومية لكن اعتقد ان طريق الانتخاب بالقائمة الموحدة ستضطرنا الى الدخول في تحالفات مع الكتل الرجالية لكن لدينا مشروعاً لاعادة المطالبة بنسبة الاربعين بالمائة التي نعتقد انها من حقنا. وعن العملية الانتخابية ونسبة نجاحها قالت العزاوي: لا اعتقد ان الانتخابات ستسير بشكل جيد بسب تردي الاوضاع الامنية في مناطق واسعة من العراق فضلا عن النزاهة التي ستقلق كل المشتركين في العملية الانتخابية لذلك نجد ان الخوف من التزوير والتلاعب يسيطر على بعض القوى السياسية خاصة ان المفوضية العليا للاشراف على الانتخابات فتحت فروعا لها في محافظات العراق ومع كل الاسف فقد سيطرت كبرى الاحزاب على مكاتب المفوضية في المحافظات لكن برغم كل المصاعب وعلامات الاستفهام فان ذلك يعمل في المجلس الوطني من اجل انجاح الانتخابات.

وتعليقا على اعمال العنف التي تحدث في مناطق واسعة من العراق قالت العزاوي: لو لم تكن هناك جهات اجنبية تعمل على اثارة البلبلة في العراق لنجحت المساعي الحثيثة التي بذلت من اجل احلال السلام في مناطق التوتر في العراق ، ولو كان ما يجري في الفلوجة هو من اجل تحرير العراق لوقف الى جانبه كل العراقيين لكن ما يحدث في الفلوجة وغيرها حاليا هو خلط بين اوراق المقاومة والارهاب وهذا قد يؤدي بالبلاد الى الدمار.

نصير الجادرجي:

تخوف من ان يتحول المجلس الوطني الى ندوة شعبية

بغداد /المدى

قال عضو المجلس الوطني وعضو مجلس الحكم المنحل ان نقاشات موسعة وحادة دارت بين اعضاء المجلس حول عدة قضايا وابرزها الفساد الاداري المستشري في العديد من دوائر الدولة فضلا عن العمليات الارهابية التي تستهدف الان كل شيء واي شيء.

جاء ذلك في تصريح للجادرجي خص به (المدى) واضاف تحدثنا مطولا في المجلس عن قضايا حساسة جدا واذا لم تتخذ اية إجراءات لتنفيذ توصياتنا فان المجلس سوف يتحول الى مجرد ندوة من تلك التي تعودنا على ان تعقد من دون ان تؤثر في اية جهة ويجب على جميع اعضاء المجلس ان يقفوا وقفة متكاتفة ازاء القضايا الحساسة والا فان المجلس سيفقد شرعيته ومصداقيته، وتابع قوله... لا استطيع ان اقول ان المجلس الوطني سيؤدي طموحات كل الشعب العراقي لكننا نعمل المستطاع من اجل النهوض باعباء المرحلة الراهنة.

وعن موضوع الانتخابات المرتقبة قال الجادرجي: سوف تظهر تحالفات كثيرة بين مختلف القوى السياسية لكن حتى الآن لم يعلن عن شيء منها وكل ماهنالك هو اتصالات ومشاورات بين القوى السياسية والشخصيات الوطنية للاتفاق على انشاء قوائم معينة لدخول الانتخابات.

محسن عبد الحميد:

اذا كانت الانتخابات حقيقية فسيكون للاسلاميين شأن في الحكومة القادمة

بغداد - عمر الشاهر

قال الدكتور محسن عبد الحميد عضو المجلس الوطني ورئيس الحزب الاسلامي العراقي ان الاسلام هو الاكثر شعبية بين الاديان والتيارات السياسية في العراق واذا ماتيحت فرصة لاجراء انتخابات ديمقراطية حقيقية فان الفوز فيها حتما سيكون لصالح المسلمين، واضاف لااقول ان الشارع العراقي هو ١٠٠٪ اسلامي ولكنه بدأ يحن الى الاسلام بسبب الظروف الصعبة التي عصفت بالعراق خلال المرحلة الماضية.

جاء ذلك في حديثه لـ(المدى) على هامش اجتماعات المجلس الوطني العراقي الذي تناول فيه الاوضاع الراهنة وسبل الخروج من الازمات المتكررة التي يمر بها البلد ،وردا على سؤال حول قول الرئيس الامريكي جورج بوش انه سيقبل بحكومة اسلامية في العراق لكن على مضض قال عبد الحميد يجب ان يقبل الرئيس الامريكي بالحكومة التي يختارها العراقيون انفسهم ان كان فعلا من دعاة التحرر والديمقرطية فقد تكون الحكومة اسلامية او غيراسلامية، والمهم ان تكون الحكومة منتخبة من قبل الشعب وبطريقة نزيهة لاتشوبها اية شوائب.

-ماهو برنامج الحزب الاسلامي في الانتخابات؟

❖في الحقيقة الحزب الاسلامي لديه برنامج وطني في اطار ديني يركز على التعامل بواقعية مع المشاكل التي نواجهها.

-ماهو موقف الحزب الاسلامي من اعمال العنف الدائرة حاليا في البلاد وماهي الآلية المفترضة للتعامل معها ؟

❖الحزب الاسلامي يدعو الى تغليب لغة العقل اولا ونرجو من الحكومة العراقية ان تعيد النظر في مسألة الفلوجة وخاصة بعد الانباء الاخيرة عن العودة الى طاولة المفاوضات لان العنف في تقديرنا لا ينتهي بالعنف بل يتولد منه عنف في مكانه او في مكان آخر .

-هناك انباء عن وجود تحالفات انتخابية بين الحزب الاسلامي العراقي والتيار الصدري ، ما تعليقكم عليها؟

الى الان لم نبحث مع اية جهة موضوع التحالفات لكن هناك مشاورات في قيادة الحزب لغرض الوصول الى طريقة مثلى لدخول هذه الانتخابات . واذا ما وجدنا ان هناك تحالفات تخدم الوطن والشعب فلن نتأخر عن تشكيلها ونحن مستعدون للتفاوض في هذه المسالة وبحثها مع مختلف الاطراف.

-هل تنوي الترشيح لمنصب الرئيس ؟

❖لا امتلك حق تقرير مثل هذا الامر اذ انني انتمي لحزب وهو الذي يمكنه ان يقرر ترشيحي او لا .

-هل تعتقد ان هناك اكثر من قائمة ستدخل هذه الانتخابات ام هي انتخابات القائمة الواحدة ؟

❖لا شك ستتعدد القوائم المشاركة في هذه الانتخابات وذلك لسعة دائرة الطيف السياسي في البلد واعتقد ان هذه هي الطريقة المثلى لاجراء انتخابات ديمقراطية.

وكان د. محسن عبد الحميد قد قدم اقتراحاً الى المجلس يطالب بخروج القوات الأمريكية والمتعددة الجنسيات من مختلف المدن العراقية، مشيراً إلى أن هذا الاقتراح سيناقش بالمجلس للاتفاق علي رأي موحد من أجل تقديمه إلي الحكومة العراقية. وأشار إلى أن وضع القوات الأمريكية والمتعددة الجنسيات داخل المدن والشوارع والأزقة يحدث توتراً كبيراً ويستفز ويشعر العراقيين بالمذلة والهوان، مؤكداً أن وجود هذه القوات داخل المدن لا فائدة منه لانها فشلت في منع أي هجوم تخريبي وانما تحضر بعد أن تقع العمليات التخريبية.

كما أكد د. عبد الحميد الذي شغل منصب عضو بمجلس الحكم المنحل أن الوضع الأمني بالعراق سيئ جداً موضحاً أن المخربين الذين يأتون من خارج من الحدود يرتكبون مجازر ضد الشعب العراقي وقوات الحرس الوطني والشرطة العراقية مما يعيق بناء العراق.

احمد الحكيم:

اجهزة مخابرات دولية تقف وراء ارهاب العراقيين

احمد الحكيم احد الوجوه الشابة التي افرزتها التحولات الديمقراطية في عراق اليوم وذلك عندما تسنم مهام منصب مهم وهو لايزال في مقتبل سني عمره حيث انتدبه اهالي مدينة واسط ممثلاً لهم في المجلس الوطني.

(المدى) التقته فكان هذا الحوار:

-ماهو الوضع في محافظة واسط بخصوص التحضير للانتخابات؟

❖المركز الانتخابي في واسط بدأ عمله بإمرة وبرئاسة احد المحامين من ابناء واسط حيث تم اختيار عدد لا بأس به من الاشخاص الذين سيديرون المركز وزجهم بدورات تدريبية لتأهيلهم لكنني اجد ان اعمال الاستعداد للانتخابات في المحافظات هي بطيئة نوعا وخاصة العمل الاعلامي حيث الى اليوم الناس البسطاء لايكادون يعرفون شيئا عن هذه العملية المهمة وكل ماهنالك هو مجموعة ملصقات على جدران معينة لاتغني عن الجهل شيئا ، لكن من جهة اخرى وجدنا ان مكاتب المرجعيات في بعض المحافظات تحركت باتجاه القيام بحملات التوعية بأهمية الانتخابات وضرورة المشاركة فيها من قبل الجميع فضلاً عن مشاركة بعض الاحزاب الكبيرة في عمليات التوعية والتثقيف لكن كل ذلك لا يرقى الى اهمية حملات الدعاية المنظمة التي تقوم المفوضية العليا المشرفة على الانتخابات بها لما تمتلكه من خبرة ودراية في هذا المجال ومع كل الاسف فاني اجد ضعفا كبيرا في عمل المفوضية واستعدادها لانجاز انتخابات مثالية في جميع محافظات القطر.

-اثرت عددا من القضايا الحساسة خلال جلسات المجلس الوطني السابق من بينها قضية التعذيب الذي تمارسه بعض الجهات التنفيذية بحق ابناء واسط، هل هناك تداعيات لتلك القضايا ؟ وما هو تعليقكم على العمليات الارهابية التي تنفذ ضد بعض وحدات الشرطة والحرس الوطني؟

❖انا اتابع باستمرار قضايا الفساد الاداري وخاصة ممارسات الحرس الوطني ومايقومون به تجاه ابناء واسط من عمليات دهم وتفتيش واعتقال لاتفه الاسباب ، وفعلا هناك مخاطبات مع مجلس الوزراء بهذا الخصوص وقد التقيت بنائب رئيس الجمهورية السيد ابراهيم الجعفري وتحدثنا في هذا الموضوع مطولا كما حدثت بعض المسؤولين وطلبوا مني وثائق واثباتات تؤكد وقوع مثل هذه العمليات لغرض اتخاذ اجراءات سريعة وصارمة ، لكن مع الاسف الشديد فان موقف محافظ واسط من فضائح التعذيب هو موقف متشنج جدا حيث اساء الينا واتهمنا بالكذب والادعاء لكنني سوف اترك الوثائق لتتحدث بنفسها عن تلك الممارسات اللاإنسانية.

اما العمليات الارهابية التي تطول بعض اجهزة الحرس الوطني والشرطة فانا شخصيا اجد ان وراءها اجهزة مخابرات دولية كالموساد والسي اي ايه فضلا عن اجهزة النظام المنحل حيث ان هذه الجهات جميعا تبحث عن تدمير العراق واذا ما استمرت تلك العمليات بالتصاعد فان الحكومة العراقية سوف تتلقى ضربة قاضية في صميمها ولن تنجح في الاقل في اقامة انتخابات في جميع مناطق العراق لذلك على الحكومة واجهزتها التنفيذية ان تحاول بسط سيطرتها وباسرع وقت على مناطق التوتر.

بغداد / المدى